

## المحاضرة 02

### مظاهر للعولمة

هناك مظاهر متعددة للعولمة :

لا يمكن انكار او نغافل ان التجارة العالمية باتت تخضع لقواعد دولية محورها الحرية بحيث لا تفرض قيود على انسياب السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية عبر الدول وان الجميع يتعامل في علاقاته التجارية بدون تمييز

حيث يخضع المواطنون والاجانب لذات القواعد والتي تم اقرارها بمقتضى اتفاقات انشاء منظمة التجارة العالمية

نفس الحقيقة تنطبق في المجال السياسي فحقوق الانسان هي الاخرى عالمية في مصدرها ومحلها وتنظيمها فالمعايير الوطنية تتوارى وتنزوي لتطبيق المعايير الدولية المتعددة.

معوقات لتحقيق العولمة نذكرها في :

1- ان العولمة من حيث النطاق لا تشمل كل الدول وكل القطاعات.

أ- فالدول الاقل نموا او الاكثر فقرا تم استبعادها على سبيل المثال من الخضوع للمبادئ الواردة في اتفاقيات منطقة التجارة العالمية

ب- قطاع العمالة لم يتم منحه حتى الان حرية الانتقال وهو قطاع مهم من قطاعات التجارة الدولية.

2- تم اقرار مجموعة من الرخص يسمح للدول بمقتضاها بحماية مصالحها الوطنية حينما تصبح مهددة أي عدم تحقق العولمة ولذلك فالبعد الوطني لم يتم اسقاطه.

3- ولا نتحقق العولمة دائما في المجال الثقافي اذ ان وسائل الاتصال المتعددة ليست دائما متاحة ولا في مقدور كل فرد حيازتها ولا توجد الرغبة دائما في الحصول عليها ، ففي الدول الفقيرة فان الحاجة للغذاء تفوق اي اهتمام بمتابعة احوال الاخرين ، هذا الى وجود اتجاهات متصاعدة نحو التمسك المفرط بالثقافة والهوية الوطنية والعودة الى التراث.

4- ان القول بان العولمة امر مطلق يتناقض مع منطق التاريخ ، فسرعان ما ظهرت توجهات جديدة بضرورة ضبط أو انضباط السوق من خلال تدخل الدولة أو مراعات البعد الاجتماعي .

**اهمية تواجد العولمة : نذكر منها :**

1- لا يمكن للدول انكار وجود ثوابت راسخة في العلاقات الدولية لا يمكن اسقاطها واغفالها فالسعي الى العزلة الاقتصادية امر لا تستطيع اي دولة في العالم القيام به.

2- بالنظر الى ارتباط المسائل الاقتصادية بالمسائل السياسية يصبح من العسير على الدول تجزئة قبول العولمة.

3- ان الرخص المقررة للدول في المجالين الاقتصادي والسياسي ليست مطلقة وانما العولمة تتم وفقا لما تم اقراره بين الدول وبمقتضى قيود و ضمانات محددة تخضع للرقابة الدولية.

4- ظهور طبقات جديدة نشأت وترعرعت مع العولمة يطلق عليها العولميون ترفض وتضغط ضد محاولات تقييد وافراغ العولمة من مضمونها ونطاقها

**- ان ابقاء العولمة مرتبط بمراعاة مصالح اطرافها المتعددة:**

بمعنى ان فرض مظاهر العولمة من جانب فئة من الدول ( الدول الغنية ) على الدول الاخرى

( الدول الفقيرة) دون مراعاة مشاكلها ومصالحها فيه نوع من التهديد القبلية العولمة ومن ثم الاستمرار فالتوازن بين المصالح امر ضروري غير ذلك معناه.

2- ان الحرية كمبدأ يوجه العولمة لا يمكن ان يسقط وجوب ضبط مسارها.

ان العولمة يجب الا يقتصر اهتمامها على المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية بل يجب ان تشمل المجال الاجتماعي.

- ان الحرية كمبدأ يوجه العولمة لا يمكن أن يسقط مع وجوب ضبط مسارها.